﴿وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ وَٱدۡخُلُواْ مِنۡ أَبۡوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖۖ وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍۖ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَعَلَيۡهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ ٦٧﴾ [يوسف: 67]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بعد أخذه بأسباب حماية بنيامين، أتبعَ ذلك بأسبابِ حمايةِ الجميعِ

لَمّا سمحَ يعقوبُ بخروجِ بنيامين مع إخوته بعد أنْ أخذَ عليهم المواثيقَ، أتبعَ ذلك بأمرِه لهم بالاحتياطِ منَ المصائب؛ لأنَّهم أحدَ عشر رجلًا وهم إخوةٌ أهلُ جمالٍ وبسْطةٍ، وكانوا قدِ شُهروا عند المصريّين بالكرامةِ والزّلفى لدى الملك بخلاف النّوبةِ الأولى، فكانوا مَئِنّةً لدنوِّ كلّ ناظرٍ وطُموحِ كلّ طامحٍ، ومظنّةَ الإصابة بالعين، فقالَ اللّه حكايةً عنه: ﴿وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ وَٱدۡخُلُواْ مِنۡ أَبۡوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖۖ﴾[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿بَابٖ﴾: أصلُ بابٍ من (بوب) والبابُ بمعنى المَدخلِ والطّاقِ الّذي يُدخلُ منه، وبمعنى ما يُغلقُ به ذلك المدخلُ منَ الخشب وغيرِه، والبوّاب: لازمُه وحافظُه وهو الحاجبُ[2]، والبابُ يُقال لمدخل الشّيء، وأصلُ ذلك: مداخلُ الأمكنةِ، كبابِ المدينةِ والدّار والبيتِ، وجمعُه: أَبْوَابٌ، كقوله تعالى: ﴿لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ وَٱدۡخُلُواْ مِنۡ أَبۡوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖۖ﴾، ومنه يُقال في العلْم: بابٌ كذا، وهذا العلمُ بابٌ إلى علمِ كذا؛ أيْ: به يُتوصّلُ إليه[3].

2) ﴿ٱلۡحُكۡمُ﴾: أصلُ (حكم) هو المنعُ، وأوّلُ ذلك الحُكْمِ هو

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 18/481، والبقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/156، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/292.
(2) الزّبيديّ، تاج العروس: (بوب).
(3) الرّاغب، المُفردات: (بوب).

المنعُ منَ الظّلم، والحكمةُ لأنّها تمنعُ منَ الجهل[1]، ومن هذا قيل للحاكِم بين النَّاسِ حاكِمٌ، لأنه يَمْنَعُ الظَّالمَ من الظُّلْم، والحُكْمُ: العِلْمُ والفِقْهُ والقَضاءُ بالعَدْلِ[2]، وحَكَمَ: منعَ منعًا لإصلاح، والحُكْم بالشّيء: أنْ تقضي بأنّه كذا، أو ليس بكذا، سواء ألزمتَ ذلك غيرَك أم لم تُلزمْه، والحِكْمَةُ: إصابةُ الحقّ بالعلم والعقل[3]، ومعنى ﴿ٱلْحُكْمُ﴾ في الآية: أيْ ما القضاءُ والحُكمُ إلّا للّه دون ما سواه منَ الأشياء، فإنّه يحكمُ في خلْقِه بما يشاءُ، فيُنفذُ فيهم حكمَه، ويقضي فيهم، ولا يُرَدُّ قضاؤه[4].

3) ﴿ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾: أَصْلُ (وكل) يَدُلُّ على اعْتِمَادِ غَيْرِكَ في أَمْرِكَ، وَالتَّوَكُّلُ منه، وهو إِظْهارُ العَجْزِ في الأَمْرِ والاعْتِمادُ على غَيْرِكَ، وسُمِّيَ الوَكيلُ، لِأَنَّهُ يُوكَلُ إليه الأَمْرُ[5]، ووَكَّلَهُ في الأَمْرِ تَوْكيلًا: فَوَّضَهُ إِلَيْهِ، والتَّوَكُّل عند أَهْلِ الحَقيقَة هو: الثِّقَةُ بما عند اللّه تعالى واليَأْسُ مِمّا في أَيْدي النَّاسِ، ويُقالُ: المُتَوَكِّلُ على اللّه الّذي يَعْلَمُ أَنَّ اللّه كافِلٌ رِزْقَهُ وأَمْرَهُ فَيَرْكَنُ إليه وَحْدَهُ ولا يَتَوَكَّلُ على غَيْرِهِ[6]. ومعنى ﴿ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ في الآية موافقٌ للمعنى اللُّغويِّ؛ أيْ: إلى اللّه فلْيفوِّضْ أمورَهم المفوِّضون[7].

❁ المَعْنى الإِجْماليُّ:

يقولُ اللّه تعالى: وقال لهم أبوهم لَمَّا أرادوا الذَّهابَ إلى مصرَ: يا أبنائي إذا دخَلتُم أرضَ مصرَ فلا تدخُلوا مِن بابٍ واحدٍ، ولكنِ ادخُلوها مِن أبوابٍ مُتفرِّقةٍ، وإنِّي إذ أُوصيكم بهذا لا أدفَعُ عنكم

الأخـذُ بأسبابِ السّلامةِ لا يمنعُ قضاءَ اللّه ولا بدَّ منَ التّوكّل عليه

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حكم).
(2) ابن منظور، لسان العرب: (حكم).
(3) الرّاغب، المُفردات: (حكم).
(4) ابن جرير، جامع البيان: 16/166.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (وكل).
(6) الزّبيديّ، تاج العروس: (وكل).
(7) ابن جرير، جامع البيان: 16/166.

شيئًا قضاه الله عليكم، فما الحُكمُ إلَّا لله وَحدَه، عليه اعتَمَدتُ ووَثِقتُ، وعليه وَحدَه يعتَمِدُ المؤمِنونَ.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دَلالةُ الواوِ في قوله: ﴿وَقَالَ يَٰبَنِيَّ﴾:

التّسليمُ بكفالةِ اللـه، والـرّضا بقضائهِ، بعْدَ الأخذِ بالأسبابِ

الواوُ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَٰبَنِيَّ﴾ عاطفةٌ، والمعطوفُ عليه هو قولُه تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾، والمعنى العامُّ الّذي يجمعُ المعطوفَ والمعطوفَ عليه هو أنّ كليهما قولٌ ليعقوبَ عليه السلام، وكلاهما مُسَبَّبٌ على إيتاءِ مَوْثِقِهم، ولكنّ أحدهما تأكيدٌ على أنَّ الله هو الكفيلُ بالوفاءِ القادرُ عليه لا أولاده الّذين أخذَ منهمُ الميثاقَ، والثّاني هو نصحُهم وإرشادُهم بما يَحميهم منَ الإحاطةِ بهم أوِ الحسد، وإعادةُ فِعْلِ (قال)؛ للإشارةِ إلى اختلافِ زَمَنِ القَولَيْنِ، وإنْ كانا معًا مُسَبَّبَيْنِ على إيتاءِ مَوْثِقِهم؛ لأنّه اطمأنّ لرعايتِهم ابنَه بنيامين وظهرتْ له المصلحةُ في سفرهم لجلْبِ الميرةِ[1].

دَلالةُ التّعبيرِ بالنّداءِ في قوله ﴿يَٰبَنِيَّ﴾:

الغرَضُ المُخاطَبُ بـه، هـو الأخـذُ بما يَحميهم منَ المخاطِرِ

عبّرَ البيانُ القرآنيُّ بأسلوبِ النّداءِ بأداةٍ تُستخدمُ في مُناداةِ البعيدِ مع كونِ المخاطَبين وهم أبناؤه حاضِرين؛ في قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ﴾؛ طلبًا لإحضارِ الذِّهنِ وتنبيهًا للاهتمام بمضمونِ ما سينْهاهُم عنه، وأنّه أمرٌ مهمٌّ يجدرُ بهم أنْ يكونوا على وعيٍ به، وهو ألّا يدخلوا المدينةَ من بابٍ واحدٍ خوفًا عليهم منَ الحسدِ أو من أذًى قد يُصيبُهم بلفْتِ الانتباه إليهم؛ لكونِهم غرباءَ، أيْ إنّ منَ المعاني الّتي يَخدمُها النّداءُ هنا العطف على أبنائه والخوف عليهم. والنّداءُ بالبعيد لمَن هو قريبٌ هو من إنزالِ المخاطَبِ منزلةَ الغائبِ المطلوبِ حضورُه، وهو كنايةٌ عنِ الاهتمامِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/20.

أوِ استعارةٌ له[1]. ولا بأسَ منَ الإشارةِ إلى أنّ كثرةَ أسلوبِ النّداء في سورة يوسفَ تشيرُ إلى طبيعةِ موضوعِ السّورةِ الّتي تحكي أحداثًا وألوانًا منَ المِحنِ تَستدّعي مشاهدُها التّنبيهَ والاهتمامَ بالغَرَضِ المُخَاطَبِ فيه، ومنها ما حلّ بيعقوبَ فاستدّعى منه هذا النّداء تنبيهًا لهم ممّا قد يَحلُّ بهم منَ المخاطرِ خوفًا عليهم ورحمةً بهم.

سِرُّ إضافةِ يعقوبَ أبناءَه إليه في ﴿يَٰبَنِيَّ﴾:

نُـصـحٌ بلسانِ شفقةِ الأبــوّةِ ومحبّتِها رجاءَ الالتزامِ به

أضافَ يعقوبُ أبناءَه إلى نفسه، في قوله: ﴿يَٰبَنِيَّ﴾؛ أيْ: خاطبَهم بلهجةِ التّحبُّب والنُّصح وبلسان الشَّفقةِ والمحبَّةِ: ﴿يَٰبَنِيَّ﴾؛ تنبيهًا لهم على محلّ الشَّفقةِ بِطَبْعِ الأبوَّةِ، بما يجعلُهم يلتزمون نصحَهُ.

نُكتةُ التّعبيرِ بالنّهي في ﴿لَا تَدۡخُلُواْ﴾:

رِعايةُ الأسبابِ المُعْتبَرَةِ في هذا العالَمِ، شرعٌ لا تجوزُ مخالفتُه

عبّرَ البيانُ الإلهيُّ بفعل النّهي ﴿لَا تَدۡخُلُواْ﴾، وهو خطابُ يعقوبَ لأبنائه، وغرضُ النّهي هو النُّصحُ والإرشاد، والتّحذيرُ الممزوجُ بالحرْصِ على أبنائه والخوفِ عليهم، والاستبصار لتنْبيههم على ما ينبغي وتبصيرهم فيه، فأسلوبُ النّهي يأخذُ بالفكرِ ليوقِفهُ عند شيءٍ يستدّعي الوقوفَ عنده، فالنّهيُ هو من خشيةِ العين؛ لأنّهم كانوا ذوي بهاءٍ وشارةٍ حسنةٍ، فكانوا مَظنّةً لطموحِ الأبصار إليهم منَ الوفود، فخافَ عليهم أنْ يُصيبَهم ما يسوءُهم، ولم يُوصِهم بالتّفرّقِ في الدّخولِ في المرّة الأولى؛ لأنّهم كانوا مجهولين مغمورين بين النّاس[2]. وقد دلَّ هذا النّهيُ على أنَّ المُسلِمَ يجبُ عليه أنْ يُحَذِّرَ أخاه ممَّا يخافُ عليه، ويُرْشِدَه إلى ما فيه طريقُ السَّلامَةِ والنَّجاةِ؛ فإنَّ الدِّينَ النَّصيحةُ، والمُسلِمُ أخو المُسلِمِ[3].

دَلالةُ التّعبيرِ بالفعلِ المضارعِ ﴿تَدۡخُلُواْ﴾:

تحذيرُ يعقوبَ لا يَقتصرُ على دخولٍ واحدٍ من بابٍ واحدٍ

استعملَ القرآنُ صيغةَ المضارع في قوله: ﴿يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/207.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 5/418.
(3) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 9/229.

﴿مِنۢ بَابٍ وَٰحِدٍ﴾؛ للدّلالةِ على نصيحةِ يعقوبَ أبناءَه بعدمِ إحداثِ الدّخولِ من بابٍ واحدٍ، وأنْ يكون ذلك منهم مستمرًّا متجدّدا، سواءٌ عند دخولهم المدينة، أم في أيّ سِكّة من سِككِها، أم أيِّ بابٍ خلالَ رحلتهم هذه.

إيجازُ الحذْفِ في السّياقِ:

إذا استوَى الذِّكْرُ والحذْفُ، فالحذْفُ أبلغُ

حَذَفَ البيانُ القرآنيُّ المفعولَ به (المدينة) في قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ﴾، والتّقديرُ: لا تدخلوا المدينةَ من بابٍ واحدٍ، وغرضُ الحذْفِ الاختصارُ؛ لأنّ الموضوعَ قصّةٌ، والحذْفُ أكثرُ ما يكونُ في القَصصِ القرآنيّ، ولأنّ المفعولَ معروفٌ من سياقِ الكلامِ، وفي الإطالةِ ملالةٌ على السّامع.

دلالة حرْفِ الجرِّ في ﴿مِنۢ أَبۡوَٰبٖ﴾:

في (من) الابتدائيّةِ إشارةٌ إلى شِدّةِ حرْصِ يعقوبَ على أبنائِه

حرفُ الجرّ ﴿مِنۢ﴾ في قولِه: ﴿مِنۢ أَبۡوَٰبٖ﴾ ابتدائيّةٌ، والمعنى: أيْ: لا تدخلوا مُبتدئين دخولَكم جميعًا من بابٍ واحدٍ من أبوابِ المدينةِ، أوِ الأبوابِ الّتي فيها، أو سِككِها، وإنّما ابدَؤُوا الدّخولَ من أبوابٍ مُتفرّقةٍ.

الغرَضُ من تنكير ﴿بَابٖ﴾:

النّهيُ عنِ الدّخولِ من بابٍ واحدٍ، يشملُ كلَّ بابٍ منها أو فيها

نكّرَ البيانُ القرآنيُّ لفظةَ ﴿بَابٖ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ﴾، للدّلالة على العموم؛ ليشملَ كلَّ بابٍ في المدينة خلالَ رحلتِهم يمكنُ أنْ يدخلوا منه، ولا يقتصر على بابٍ واحدٍ من أبواب المدينة فقط.

أضفْ إلى ذلك أنّ النّهيَ عنِ الدّخولِ من بابٍ واحدٍ يشملُ الدّخولَ والسّيرَ في سِككِ المدينة؛ أيْ: لا تمشوا في سِكّةٍ واحدةٍ، ولكنّه اكتفى بذِكرِ الدّخولِ من أبوابِ المدينة دون السَّيرِ في سِككها؛ لأنّ من شأنِ إقامةِ الحرّاسِ والأرصادِ أنْ تكون غالبًا على أبوابِ المدينة، ولأنّه وثقَ بأنّهم عارفون بسِككِ المدينة، فلم يخشَ

ضلالَهم فيها، وعلم أنّ (بِنيامين) يكونُ في صحبةِ أحدِ إخوته لئلّا يضلَّ في المدينة[1].

دَلالةُ وصْفِ البابِ بقوله ﴿وَاحِدٍ﴾:

في الوصفِ توكيدٌ للنّهي، بعدمِ دخولِ أبنائِه من بابٍ واحدٍ

قيّد البيانُ القرآنيُّ البابَ في قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ﴾ بصفةِ ﴿وَاحِدٍ﴾ مع أنّه لو لم يذكرْها وقال: (لا تدخلوا من بابٍ وادخلوا من أبوابٍ متفرّقة) لَتحقّق المعنى؛ ولكنّه وصفَه بـ ﴿وَاحِدٍ﴾ توكيدًا لعدمِ دخولِهم من بابٍ واحد؛ إذْ وَصفت المنعوتَ ﴿بَابٍ﴾ بما يُقوّي معناه ويُؤكِّدُه؛ فهو بابٌ واحدٌ.

غرَضُ الإطنابِ بالأمرِ بعد النّهي:

في الإطنابِ بالأمرِ زيادةُ إيضاحٍ للنّهي، بما يُبرزُ كمالَ العنايةِ بمضمونِه

عبّرَ البيانُ الإلهيُّ بفعل الأمرِ ﴿وَٱدۡخُلُواْ﴾، وهو خطابٌ يعقوبَ لأبنائه، وغرَضُ الأمرِ بيانٌ للمُرادِ بالنَّهي في قوله: ﴿يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ﴾؛ لأنَّ عدَمَ الدُّخولِ من بابٍ واحدٍ ليس مُستلزمًا للدُّخولِ من أبْوابٍ مُتفرِّقةٍ، فلو دخَلُوا مِنْ بابيْنِ مثلًا كانوا قد امتثلوا النّهيَ عنِ الدُّخولِ من بابٍ واحدٍ، وفي دُخولِهم من بابَيْنِ أو ثلاثةٍ بَعضُ ما في الدُّخولِ من بابٍ واحدٍ؛ من نوعِ اجتماعٍ مُصَحِّحٍ لوُقوعِ المحْذورِ؛ فأوضَحَه وبيَّنَه بقولِه: ﴿وَٱدۡخُلُواْ مِنۡ أَبۡوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖۖ﴾، ولم يَكتَفِ بهذا الأمْرِ، مع كَونِه مُستلزمًا للنَّهي السّابقِ؛ إظهارًا لكَمالِ العِنَايةِ، وإيذانًا بأنَّه المُرادُ بالأمْرِ المذْكورِ، لا تَحقيق شَيْءٍ آخرَ[2]، إضافةً لِما فيه من تمكينٍ للمعنى في النّفس، مع ما يتضمّنُه ذِكرُ قوله: ﴿لَا تَدۡخُلُواْ﴾ مع قوله: ﴿وَٱدۡخُلُواْ﴾ من طباقِ سلْبٍ بديعٍ[3]، والأمر هنا يدلُّ على المستقبلِ البعيد بدلالةِ قرينةِ المقام؛ لأنّ الإرسالَ لن يحدثَ أثناءَ طلَبِ الإخوة، وإنّما حدثَ بعد فترةٍ زمنيّةٍ طويلةٍ نسبيًّا وذلك حين رجوعِهم للاكتيالِ.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/21.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/292، والآلوسيّ، روح المعاني: 7/19.
(3) الشّوابكة، غُرر البيان من سورة يوسف ﷺ في القرآن، ص: 133.

دلالة حرف الجرّ في ﴿مِنْ أَبْوَابٍ﴾:

الإشـــارةُ إلى حـرْصِ يعقوبَ، عـلى إخـفـاءِ كونِهم جماعةً واحدةً

حرفُ الجرّ ﴿مِنْ﴾ في قولِه: ﴿مِنْ أَبْوَابٍ﴾ ابتدائيٌّ، والمعنى: ابتدِئوا دخولَكم المدينةَ، أو أيّ مكانٍ فيها من أبوابٍ متفرّقةٍ إخفاءً لكونِكم جماعةً واحدةً، وهُم أحد عشر رجلًا، وذلك حماية لكم منَ الحسدِ والكيدِ وسوءِ الظنّ بنيّاتِكم.

سِرُّ الجمْعِ والتّنكيرِ في لفظ ﴿أَبْوَابٍ﴾:

إيـثـارُ يـعـقـوبَ دخـولَـهـم من أبـــوابٍ كـثـيرةٍ، لحاجةٍ في نفسِه

نكّر البيانُ القرآنيُّ لفظَ ﴿أَبْوَابٍ﴾ وأتى بها بصيغةِ الجمْعِ؛ لإفادةِ العُمومِ والتّكثيرِ، ولم يَقُلْ: (ادخلوا من الأبواب)؛ لأنّ الأبوابَ غيرُ معهودةٍ بالنّسبةِ ليعقوبَ وأولادِه، ولأنّ الغرضَ هو دخولُهم من أبوابٍ كثيرةٍ، لحاجةٍ في نفس يعقوبَ، وقد وردَ أنّ هذه المدينةَ في مصرَ هي "(منفيس) من أعظم مدنِ العالَم فهي ذاتُ أبوابٍ"[1].

سِرُّ وصفِ أبوابٍ بـ ﴿مُّتَفَرِّقَةٍ﴾:

لـفـظُ (متفرّقةٍ) إيماءٌ إلى إخفاءِ كـونِـهـم إخـوةً وقايةً لهم

وصفَ البيانُ القرآنيُّ الأبوابَ بأنّها ﴿مُّتَفَرِّقَةٍ﴾ وأرادَ بها مُتَعدِّدةً؛ لأنَّه جعَلَها في مُقابَلةِ الواحدِ، ووجْهُ العُدولِ عنِ المُتَعدِّدةِ إلى المُتَفرِّقةِ الإيماءُ إلى عِلَّةِ الأمْرِ؛ وهي إخفاءُ كونِهم جماعةً واحدةً[2]، واحترزَ كذلك بهذا الوصفِ من أنْ تكونَ الأبوابُ متلاصقةً أو متقاربةً جدًّا؛ أي: ادخلوا من أبوابٍ متفرّقةٍ تفرّقًا كبيرًا؛ وذلك خوفًا منَ الحسد، والتّحرّز منَ العين، فإنّ العينَ حقٌّ، وهي من قدَرِ اللّه، وقد ورد شرعُنا بذلك، فقد وردَ عنِ النبيِّ ﷺ أنّه قال: «العينُ حقّ ولو كان شيءٌ سابقَ القَدَرِ سبقَتْه العينُ»[3] وحتّى لا يُرَوا جماعةً واحدةً، أو يُحاطَ بهم إذا كانوا جميعًا، وكونَ أولادِ يعقوبَ عليه السلام ذوي جمالٍ.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/20.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/21.
(3) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/157، والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: السّلام، باب: الطبّ والمرض والرقى، رقم 2188.

دَلالةُ الواوِ في قوله ﴿وَمَآ أُغۡنِي﴾:

الاحـتـرازُ سبَبٌ لا يَرُدُّ قدَرَ الله؛ لأنّه لا ينفَعُ مع القَدَرِ حَذرٌ

الواوُ عاطفةٌ؛ والمعطوفُ عليه جملةُ ﴿وَٱدۡخُلُواْ مِنۡ أَبۡوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖۖ﴾، ودلالةُ العطفِ هنا أنّ هذا الاحتياطَ هو من بابِ الأخذِ بالأسبابِ المأمورِ بها؛ لأنّها منَ القَدَر، لا من بابِ التّحرّز منَ القَدَر[1]، أي: إنّه لَمّا خافَ أنْ يَسبقَ من أمرِهِ هذا إلى بعضِ الأوهام أنّ الحذرَ يُغني منَ القدرِ عطفَ بنفيِ ذلك مبيِّنًا أنّه لم يقصدْ غيرَ تعاطي الأسبابِ على ما أمرَ اللّه[2].

دَلالةُ (ما) النّافيةِ، في قوله ﴿وَمَآ أُغۡنِي﴾:

الأمـــرُ أمـــرُه، إنْ شـاءَ سبّبَ الأسـبـاب، وإنْ شاءَ أبطلَها

(ما): النّافيةُ؛ والمعنى: ما أُجزي وأسدُّ وأنوبُ عنكم منَ اللّه بعضَ أمرِ الملكِ الأعظمِ إنْ أرادَ بكم أمرًا سواءٌ كنتم مفترّقين أم مجتمعين، أيْ إنَّ الأمرَ بعد ذلك إليه؛ إنْ شاءَ سبّب عنِ الأسبابِ مسبّباتِها، وإنْ شاءَ أبطلَ تلكَ الأسبابَ، وأقامَ أسبابًا تضادُّها ويتأثّرُ عنها المحذورُ[3]، وفي النّفي إشارةٌ إلى تعليمِهم الاعتمادَ على توفيقِ اللّه ولُطْفِه مع الأخذِ بالأسبابِ المعتادةِ الظّاهرةِ؛ تأدّبًا مع واضعِ الأسبابِ ومُقدّرِ الألطافِ في رعايةِ الحالَيْن؛ لأنّنا لا نستطيعُ أنْ نطّلعَ على مرادِ اللّه في الأعمالِ، فعلينا أنْ نتعرّفَه بعلاماتِها، ولا يكونُ ذلك إلّا بالسّعي لها[4]؛ أيْ: عدَمِ التّعلّق بالأسبابِ بعد الأخذِ بها، وإنّما التّعلّقُ بخالقِ الأسبابِ، والرّكونُ إلى التّوحيدِ المحْضِ، والبَراءة عن كلِّ شيءٍ سِوى اللّه تعالى[5].

دَلالةُ التّعبيرِ بالمضارع ﴿أُغۡنِي﴾:

قـــدرُ الـلـــه لا يـدفـعُـهُ شيءٌ؛ لأنّـه الـفـعّـالُ لِما يريدُ

استعملَ القرآنُ الكريمُ صيغةَ المضارع في قوله: ﴿وَمَآ أُغۡنِي

(1) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/158.
(2) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/159.
(3) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/159.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/21.
(5) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 18/483.

عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾؛ للدّلالةِ على استمرارِ هذا الحالِ منه، وهو أنّ يعقوبَ ﷺ لا يُغني عن أبنائهِ منَ اللّه من شيءٍ في زمنِ التّكلّمِ وفي كلِّ وقتٍ.

دَلالةُ حرْفِ الجرِّ (عن) في: ﴿وَمَآ أُغْنِي عَنكُم﴾:

حرفُ الجرِّ (عن) في قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أُغْنِي عَنكُم﴾ للبدليّةِ وهي المجاوزةُ المجازيّةُ، جعلُ الشّيءِ البدلِ عنِ الشيءِ مُجاوزًا له؛ لأنّه حلّ محلَّه في حالِ غيبته فكأنّه جاوزه، فسَمّوا هذه المجاوزةَ بدليّةً، وقالوا: إنّ (عن) تجيءُ للبدليّة كما تجيءُ لها الباءُ، ومعنى: ﴿وَمَآ أُغْنِي عَنكُم﴾ لا أُجزي عنكم؛ أيْ: لا أكفي بدلًا عن إجزائِكم لأنفسِكم[1].

تحذيرُ يعقوبَ لا يكفي، بدلًا عن إجزائِهم لأنفسِهم

سِرُّ التّعبيرِ بالضّميرِ، وتقديمِ المجرورِ على المفعولِ به:

عبّرَ البيانُ القرآنيُّ بضميرِ الخطابِ ﴿عَنكُم﴾، في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُغْنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾؛ إشارةً إلى الاهتمامِ بهم، والخوفِ عليهم، بما يدفعُهم للاهتمامِ بمضمونِ ما سيُخبرُهم به من أنّ ما نصحَهم به لا يردُّ قدرَ اللّه إذا شاءَ شيئًا، فلا يَغترّوا بالأسبابِ الماديّةِ الّتي ذكرَها لهم، ولإفادةِ توكيدِ ذلك من أنّ هذا النّصحَ الّذي نصحَ لهم به منَ الدّخول من أبوابٍ مُتفرّقةٍ، لا يردُّ عنهم قضاءَ اللّه، ولا يدفعُ القدرَ المقدورَ لهم، لهذا قدّمَ البيانُ القرآنيُّ شبْهَ الجملة ﴿عَنكُم﴾، على المفعولِ به: ﴿مِن شَيْءٍ﴾ الّذي ناب منابَ (شيئًا)[2].

من حقيقةٍ إيمانيّةٍ بأنّ الأسبابَ لا تُغني عن قدَرِ الله

دَلالةُ حرفِ الجرِّ في: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾:

حرفُ الجرِّ ﴿مِّنَ﴾ متعلّقٌ بـ ﴿أُغْنِي﴾، ويحتمل أحدَ معنيَيْن: **الأوّلُ**: ابتداءُ الغاية، والمعنى: لا يكونُ ما أمرْتُكم به مُغنيًا غَنَاءً مُبتدِئًا مِن

المقدورُ منه تعالى، لا يدفعهُ عنهم أيُّ سببٍ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/23.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/23.

عند الله، بل هو الأدَبُ والوقوفُ عند ما أمَرَ الله، فإنْ صادَفَ ما قدَّرَه فقد حصَلَ فائدتانِ، وإنْ خالَفَ ما قدَّرَه حصَلَتْ فائدةُ امتثالِ أوامِرِه، واقتِناعِ النَّفْسِ بعدَمِ التَّفريطِ[1]. **والثّاني**: التّبعيضُ، والمعنى: وما أغني عنكم منَ الله؛ أيْ: بعضَ أمرِ الملك الأعظمِ[2].

غرَضُ التّعبيرِ بالاسمِ الأعظمِ ﴿ٱللَّـهِ﴾:

الاسـمُ الجليلُ (الله)، يبعثُ في النّفسِ تعظيمَ الاعتمادِ عليه

آثرَ البيانُ الإلهيُّ التّعبيرَ بالاسمِ الأعظمِ الجليلِ ﴿ٱللَّهِ﴾، دونَ غيرِه منَ الأسماءِ الحُسنى في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾؛ لإفادةِ المبالغةِ في تعليمِ أبنائِه الاعتمادَ على توفيقِ الله بعد الأخذِ بالأسبابِ الظّاهرةِ، وتعظيمَ التّوكّلِ عليه؛ لأنّ اسمَ الجلالة (الله)، يجمعُ كلَّ صفاتِ الكمالِ؛ أيْ: يبعثُ في النّفس المهابةَ والتّعظيم.

دلالة حرْفِ الجرِّ ﴿مِن﴾ في السّياق:

الأخذُ بالأسبابِ لا يـردُّ الـقـدرَ، قـلـيـلًا كـان أم كثيرًا

قولُه تعالى: ﴿مِن شَيۡءٍۖ﴾ نائبٌ منابَ شيئًا؛ أيْ: جاءَ حرفُ الجرّ ﴿مِن﴾ لتوكيدِ عمومِ ﴿شَيۡءٍۖ﴾؛ فإنّها نكرةٌ في سياقِ النّفيِ[3]؛ فدخولُ ﴿مِن﴾ عليها يزيدُها في التّعميم، ويمنعُها منَ التّخصيص؛ لأنّ دلالةَ العامِّ المطلقِ دلالةٌ ظنّيّةٌ، ومجيءُ الحرفِ ﴿مِن﴾ نفَى احتمالَ التّخصيص، فصارتْ دلالتُه قطعيّةً[4]، والمعنى: لا أُجزي ولا أسُدُّ ولا أنوبُ عنكم من قَدَرِ الله الملكِ الأعظمِ أيَّ شيءٍ أراده بكم سواء كنتم مُفترقين أم مجتمعين[5] قليلًا كان أم كثيرًا، ومهما كان نوعُه وشكلُه.

الغرَضُ من تنكيرِ لفظِ ﴿شَيۡءٍۖ﴾:

قَدَرُ الله تعالى، لا يردُّه رَادٌّ مهما كـان نـوعُـه أو قوّتُه

في تنكيرِ لفظةِ ﴿شَيۡءٍۖ﴾ معنيان: **الأوّلُ**: العمومُ؛ لكونِ لفْظةِ ﴿شَيۡءٍۖ﴾ نكرةً، في سياقِ النّفيِ، والمعنى: لا أُغني عنكم منَ الله أيَّ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/21.
(2) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/159.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/23.
(4) رشيد رضا، تفسير المنار: 11/339.
(5) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/159.

شيءٍ مهما كان نوعُه وشكلُه، سواءٌ كان حسدًا، أم غيرَ حسدٍ إذا قضى الله ذلك.

والثّاني: التّقليلُ والتّحقيرُ، والمعنى: لا أُغني عنكم منَ الله أيَّ شَيْءٍ مهما كان قليلًا إذا قضى الله به، وانتفاءُ الشّيءِ القليلِ يقتضي انتفاءَ الشّيءِ الكثيرِ بطريقِ الأَولى[1].

دلالة موقعِ جملةِ القصْرِ ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ﴾:

لا ينفعُ سببٌ إلّا بالله، فالأمرُ كلُّه إليه

جملةُ ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ﴾ في موضعِ التّعليلِ لمضمونِ ﴿وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍۖ﴾[2]، والمعنى: لا أُغني عنكم من قَدَرِ الله شيئًا؛ لأنّ الحُكمَ القَدَريَّ منَ التّصرّفِ والتّقديرِ والتّدبيرِ لله وحدِه؛ أيْ: له وحدَه – بعد الأخذِ بالأسبابِ – ثم علل ذلك بقوله: ﴿إِنِ﴾؛ أيْ: ما ﴿ٱلۡحُكۡمُ﴾ وهو فصل الأمرِ بما تدعو إليه الحكمةُ، فالأمرُ له كلُّه، لا يقْدِرُ أحدٌ على الفرارِ من شيءٍ من قَدَرِه[3]، ولا يتمُّ إلّا ما أراده سبحانه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ﴾ [الطّلاق: 3]، فليس للعبدِ أنْ ينازعَ مرادَ الله تعالى في نفسِ الأمرِ، ولكنّ واجبَه أنْ يتطلّبَ الأمورَ من أسبابِها؛ لأنّ الله أمرَ بذلك[4].

غرَضُ التّعبيرِ بالقصْرِ في السّياقِ:

الحُكمُ والقضاءُ الفعليُّ، ليسَ إلّا لله وحدَه

﴿إِنِ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ﴾ حرفُ نفيٍ، وهو أقوى نفيًا من (ما)، و﴿إِلَّا﴾ استثناءٌ يفيدُ القصْرَ، وهو قصرٌ بالنّفي والاستثناء، والغرضُ البلاغيُّ منه هو تأكيدُ كوْنِ الحكمِ والقضاءِ الفعليِّ ليس إلّا لله، ونفيُ أنْ يكونَ غيرَ ذلك، وجاءَ بـ ﴿إِنِ﴾ مع ﴿إِلَّا﴾ لأنّ النّفيَ والاستثناءَ أقوى طُرقِ القصْرِ، وهذا الأسلوبُ يبيّنُ مدى توكّلِ يعقوبَ على الله بعدَ أخذِه بالأسبابِ،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/201.
(2) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/160، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/23.
(3) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/160.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/23.

والمعنى: ما الحُكمُ والقضاءُ إلَّا للّه وحدَه؛ يحكُمُ في خلْقِه، ويقضي فيهم بما يشاءُ[1].

دَلالةُ (ال) على الاختصاصِ في ﴿لِلَّهِ﴾:

الحكمُ القَدَريُّ للّه وحـدَه، لا يُشاركه أحدٌ

لامُ ﴿لِلَّهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ﴾ هي لامُ الاختصاص، فالحكمُ مُختصٌّ به وحدَه؛ أيْ: ما شاءَ اللّه من قضاءٍ كان، وما لم يشأْ لم يكنْ؛ أيْ: "لا يشاركُه أحدٌ ولا يمانعُه شيءٌ"[2].

تَوجيهُ المُتشابِهِ اللّفظيِّ بين الآيتَيْن (40)، (67):

قصْرُ الحُكمِ على اللّه على لسانِ يُوسُفَ ويعقوبَ

قولُه تعالى: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ﴾ وردَ في سُورة يُوسُفَ مرَّتيْن وبمعنيَيْن، الأوَّلُ: على لسان يُوسُفَ، وجاءَ بمعنى الحُكم التَّشريعيِّ، والثَّاني: على لسانِ يعقوبَ، وجاءَ بمعنى الحُكم القدَريِّ، فيُوسُفُ ﷺ لمّا دعا صاحبَيِ السِّجن إلى التَّوحيد، قال: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٤٠﴾ [يوسف: 40]، فقرّرَ لهما أنَّ الحُكمَ التَّشريعيَّ للّه وحدَه، ويعقوبُ ﷺ لمّا نهى أولادَه عنِ الدّخولِ من بابٍ واحدٍ وأمرَهم بالتَّفرّقِ، قال لهم في مقامِ الرِّضا بقدرِ اللّه: ﴿يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ وَٱدۡخُلُواْ مِنۡ أَبۡوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖۖ وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍۖ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَعَلَيۡهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾ فنصَّ لهم على أنَّ الحُكمَ القَدريَّ للّه وحده[3].

دَلالةُ موقعِ جملةِ ﴿عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ﴾:

لمّا قصرَ الأمرَ كلَّه عليه سُبحانه وجبَ ردُّ كلِّ أمرٍ إليه والاتّكالُ عليه

فصلَ البيانُ القرآنيُّ جملةَ ﴿عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ﴾ عمّا قبْلَها: ﴿وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍۖ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ﴾، ولم يأتِ بينهما

(1) ابن جرير، جامع البيان: 13/238، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 9/228.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/292.
(3) الشوابكة، غرر البيان، ص: 140.

بعاطفٍ؛ لأنّها جاءتْ في موضعِ البيانِ لها؛ أيْ: ليُبيِّنَ يعقوبُ لبَنِيهِ أنَّ وصيَّتَه بأخذِ الأسبابِ مع التَّنبيهِ على الاعتمادِ على اللّه هو معنى التَّوكُّلِ الَّذي يَضِلُّ في فهمِه كثيرٌ منَ النَّاسِ اقتِصارًا وإنكارًا[1].

غرَضُ تقديمِ شبْهِ الجُملةِ ﴿عَلَيْهِ﴾:

ينبغي أنْ يكونَ على اللهِ مُعتَمدُ كلِّ مُعتمِدٍ، ومُستنَدُ كلِّ مُستنِدٍ

قدّم البيانُ القرآنيُّ الجارَّ والمجرورَ ﴿عَلَيْهِ﴾ في قوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾، ولم يَقُل: (توكلت عليه)؛ لإفادةِ الحصْرِ، والمعنى: "على اللّه وحدَه الّذي ليس الحُكمُ إلّا له توكّلتُ؛ أيْ: جعلته وكيلي فرضيتُ بكلّ ما يفعلُه"[2]، لا على ما وصَّيتُكم به مِن دُخولِ مصرَ مِن أبوابٍ مُتفرِّقَةٍ[3]، وفيه دَلالةٌ على أنّ ترتيبَ الأسبابِ غيرُ مُخلٍّ بالتّوكّل[4].

سِرُّ اختيارِ المُسنَدِ إليه، ضميرِ واحدٍ للغائبِ:

عليه تعالى التّوكّلُ وحدَه، وله الحُكمُ فهو الواحدُ الأحدُ

عبّرَ البيانُ القرآنيُّ بضميرِ الواحدِ الغائبِ ﴿عَلَيْهِ﴾ في قوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ والمُرادُ به اللّه سُبحانه، ولم يَقُل: (على اللّه توكلت) أي: لم يأتِ بالاسْمِ الجليل ظاهرًا، وإنّما أتى به ضميرًا؛ وذلك لورود الاسْمِ الجليلِ في السّياق مرّتيْن، في قوله: ﴿وَمَآ أُغْنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍۖ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِۖ﴾، فمع التّعبير بالضّمير هنا لا ينصرفُ الذِّهنُ إلّا إليه سُبحانه، وأتى الضّميرُ بصيغة الواحد؛ لأنّ اللّه واحدٌ أحدٌ، وعليه وحدَه التّوكّلُ.

دَلالةُ الواوِ، في قوله ﴿وَعَلَيْهِ﴾:

مقامُ التّوكّلِ يَستوعبُ المؤمنين الصّادِقين منَ الحاضِرينَ والغائبينَ

الواوُ في قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ﴾ عاطفةٌ، والمعطوفُ عليه قولُه تعالى: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾، وكلتا الجُملتَيْن بيانٌ لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُغْنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍۖ﴾، ولكنْ جاءتْ هذه الجملةُ أمرًا لهم ولغيرِهم بالتّوكّل على اللّه، على مَعْنى أنَّ التّوكُّلَ هو واجِبُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/23.
(2) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/162، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/292.
(3) ابن جرير، جامع البيان: 13/238.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/292.

الحاضِرينَ والغائِبينَ، وأنَّ مَقامَه لا يختصُّ بالصِّدِّيقينَ، بل هو واجِبُ كلِّ مؤمنٍ كاملِ الإيمانِ لا يخلطُ إيمانه بأخطاءِ الجاهليّاتِ[1].

غرَضُ تقديمِ شبْهِ الجُملةِ ﴿وَعَلَيْهِ﴾:

التّوكّلُ مقصورٌ على الله وحدَه، فهو الّذي يَستحقُّ التّوكّلَ

قدّمَ البيانُ الإلهيُّ الجارَّ والمجرورَ ﴿وَعَلَيْهِ﴾ فقال: ﴿وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾، ولم يَقُل: (فليتوكل عليه المتوكلون)؛ لإفادةِ الحصْرِ؛ أيْ: نفي غيرِ المذكورِ وإثبات المذكورِ وهو سُبحانه، والمعنى: وعليه وحدَه فليتوكّلِ المتوكّلون[2]؛ أيْ: لا على أمثالِهم منَ المخلوقين، ولا على أنفسِهم، بل يجبُ على كلِّ مَن يؤمنُ باللّه تعالى أنْ يتّخذَ لكلّ أمرٍ ما يقدرُ عليه منَ الأسبابِ، وأنْ يكونَ اتّكالُه في النّجاحِ وقضاءِ الحوائجِ على اللّه وحدَه ﷻ.

معنى الفاءِ في قولِه: ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ﴾:

توكّلُ الأنبياءِ، سببٌ يُؤكّدُ الاقتداءَ في التّوكّلِ بهم

تحتمل الفاءُ في قوله: ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ﴾ أحدَ معنيَيْن:

الأوّلُ: إفادةُ التّسبُّبِ؛ فإنَّ فِعلَ الأنبياءِ سببٌ لأنْ يُقتدَى بهم[3]، ويدخلُ في المقتدين بتوكُّلِ يعقوبَ بَنوهُ دخولًا أوليًّا[4].

الثّاني: التّوكيدُ، إذ يُمكنُ أنْ يقول: وعليه يتوكّلُ المتوكّلون، ولكنّه أضافها توكيدًا لتوكّلِ المُقتدين بيعقوبَ على اللّه ﷻ.

غرَضُ التّعبيرِ بلامِ الأمرِ في ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ﴾:

نصحٌ وإرشادٌ بالتّوكّلِ، وقايةً لهم منَ الاغترارِ، بما اتّخذوه من تدابيرَ

عبّرَ البيانُ الإلهيّ بالفعْلِ المُقترنِ بلامِ الأمرِ ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ﴾، وهو خطابُ يعقوبَ لأبنائه، وغرضُه النّصحُ والإرشادُ، يقول أبو السُّعود: "وفي هذا ما لا يَخفَى من حُسنِ هدايتِهم وإرشادِهم إلى التّوكّل فيما

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/23.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/106، 4/292، ويكاد أهل البيان يطبقون على أنّ تقديم المعمول يفيد الحصر، يُنظر: السّيوطيّ، الإتقان في علوم القرآن: 3/174.
(3) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/170.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/292.

هم بصددِه على اللّه ﷻ غيرَ مغترّين بما وصّاهم به منَ التّدبير"[1]، والفرقُ بين التّعبير بالأمر، والتّعبيرِ بالفعل المضارع المقترِنِ بلام الأمر، أنَّ المضارعَ المقترِنَ بلام الأمر، يرادُ منه أن يكون تنفيذُ الأمر على الفور في الحال، أمّا الأمرُ بغير اللّام فيحتملُ الفوريّةَ.

سِرُّ التّعبيرِ بالمُسنَدِ إليه جمعًا مُعرّفًا ﴿ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾:

الثّباتُ في بابِ التّوكّلِ من أعظَمِ الصّفاتِ؛ لأنّه أعظمُ الواجباتِ

عبّرَ البيانُ القرآنيُّ بالمُسنَدِ إليه: ﴿ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ بصيغة اسْمِ الفاعل، وهو من أهمِّ الأسماءِ الصَّرفيَّةِ الّتي تدلُّ على حدثٍ ثابتٍ، غيرِ مُحدَّدٍ بزمن، فيشملُ الماضي والحالَ والمستقبلَ، بما يُعطي للمعنى مزيدًا منَ المبالغةِ، لدوامِ التّوكّل على اللّه، لا مُجرَّد الحدوث، وعُرّف بأل التّعريف الجنسيّةِ الّتي تدلُّ على شمول جميعِ المُتوكّلين، وتشيرُ إلى قصْرِ التّوكّل على اللّه سُبحانه، فاللّه هو الّذي يستحقُّ التّوكّلَ عليه لا غيرُه، وجاء بصيغةِ الجمع؛ ليشيرَ إلى ثباتِ صفةِ التّوكّل؛ إذِ التّوكّلُ منَ الجماعةِ لا كالتّوكّلِ منَ الواحد، يقول البقاعيّ مختصرًا هذه المعاني: " أي: الثّابتون في باب التّوكّل، فإنّ ذلك من أعظمِ الواجبات، من فعَلَه فازَ، ومن أغفلَه خابَ"[2].

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/292.
(2) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/162.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 23 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-20-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 23 : المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-20-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-8086351 بتاريخ 2024/02/16م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»